الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
2 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة مكلورغ

المحتويات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-56548 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/65/11 و A/65/65)

١ - **السيد غريفير** (رئيس لجنة الاشتراكات): قام بعرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها السبعين (A/65/11)، فقال إن اللجنة استعرضت منهجية جدول الأنصبة المقررة وفقا لولايتها العامة بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة واستجابة لطلبات الجمعية الواردة في قرارها ٢٤٨/٦٤.

٢ - وذكر أن اللجنة أعادت تأكيد توصيتها السابقة بأن جدول الأنصبة المقررة للفترة التالية ينبغي أن يظل قائما على أساس أحدث البيانات الشاملة والقابلة للمقارنة عن الدخل القومي الإجمالي، وشجعت الدول الأعضاء على أن تقدم المعلومات الإحصائية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وأن تتخذ مزيدا من الخطوات لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، على النحو الذي أوصت به اللجنة الإحصائية.

٣ - وقال إن الجمعية العامة اعترفت في قرارها ٢٤٨/٦٤ بالشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء فيما يتعلق بأسعار التحويل، وطلبت إلى لجنة الاشتراكات مواصلة استعراض المعايير التي ستستخدم في تحديد الحالات ينبغي فيها الاستعاضة عن أسعار الصرف السوقية بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل لأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة. ووافقت اللجنة على إيلاء المزيد من الاهتمام لصقل المعايير المنهجية وطلبت إلى شعبة الإحصاءات إجراء دراسة تفصيلية في هذا الصدد. وقررت أيضا مواصلة دراسة ذلك العنصر من عناصر المنهجية استنادا إلى المعلومات الإضافية المقدمة من شعبة الإحصاءات، وفي ضوء توجيهات الجمعية العامة.

٤ - وفيما يتعلق بفترة الأساس، قال إن اللجنة خلصت إلى أن ثمة مزايا في استخدام فترة الأساس نفسها لأطول فترة ممكنة بعد أن يتم اختيارها. وقررت اللجنة أن تواصل، في سياق استعراضها للمنهجية، النظر في مسائل أسعار التحويل، وتسوية عبء الديون، في دورتها المقبلة في ضوء أي توجيهات تصدرها الجمعية.

٥ - واسترسل قائلا إن اللجنة ناقشت التعاريف البلدية لعتبة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي. وشملت البدائل التي نوقشت استخدام عتبة تستند إلى الوسيط، أو عتبة ثابتة بالقيمة الحقيقية. ومن ضمن الاحتمالات الأخرى إنشاء منطقة محايدة حول العتبة لا تحصل الدول الأعضاء التي تقع في نطاقها على أي استحقاق أو تدفع أي استحقاق. وأكدت اللجنة مجددا أن منهجية إعداد الجدول ينبغي أن تواصل مراعاة النصيب المقارن للفرد من الدخل القومي وقررت مواصلة استعراض التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في دوراتها المقبلة في ضوء أية توجيهات تصدر عن الجمعية العامة.

٦ - ومضى قائلا إن المنهجية الحالية تشمل حدا أقصى لمعدل الأنصبة المقررة، أو سقفا، وهو ٢٢ في المائة، وحدا أقصى لمعدل الأنصبة المقررة لأقل البلدان نموا، أو سقفا لأقل البلدان نموا، وهو ٠,٠١٠ في المائة. والمعدل الأدنى أو الحد الأدنى للأنصبة المقررة هو ٠,٠٠١ في المائة. والدول الأعضاء التي رفعت معدلاتها إلى الحد الأدنى تجاوز أنصبتها المقررة حتما قدرتها النسبية على الدفع وفق للخطوات السابقة في منهجية إعداد الجدول التي تنص على التخفيف. وأضاف بأن تطبيق سقف الحد الأقصى وسقف البلدان النامية قد أدى إلى إعادة توزيع النقاط في جدول الأنصبة المقررة.

٧ - وأضاف قائلا إن ثمة شرطا عمليا مسبقا لإجراء عملية إعادة الحساب على أساس سنوي هو أن تعدل الجمعية العامة المادة ١٦٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفويض السلطة للجنة سيوفر أساسا للتطبيق التقني لعملية إعادة الحساب السنوية، دون حاجة إلى إعادة التفاوض بشأن جدول الأنصبة المقررة.

٨ - وفيما يتعلق بالزيادات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر وانعدام الاستمرارية، قال إن الجمعية العامة شجعت الدول الأعضاء المتأخرة في دفع اشتراكاتها المقررة للأمم المتحدة على أن تنظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات وطلبت إلى لجنة الاشتراكات أن تقدم توصيات بغية تخفيف الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر عن الدول الأعضاء التي أوفت بخططها للتسديد المتعددة السنوات. وفي ذلك الصدد، سلمت اللجنة بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء التي أوفت بخططها للتسديد المتعددة السنوات. ولاحظت اللجنة أيضا أن الجمعية قد ترغب في النظر في مختلف التدابير الواردة في التقرير، وربما في إيلاء أولوية للتخفيف من الزيادات في معدلات الأنصبة المقرّرة على تلك الدول في المستقبل من خلال نقل العبء طوعاً. وأضاف أن خطط التسديد المتعددة السنوات لا تزال تشكل وسيلة مجدية متاحة للدول الأعضاء لمساعدتها على خفض اشتراكاتها المقررة غير المسددة وإثبات التزامها بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

٩ - وقال إن اللجنة نظرت في ستة طلبات للإعفاء بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. كما قدمت دولتان من الدول الأعضاء التي طلبت الإعفاء خططا للتسديد متعددة السنوات. وتُشجع جميع الدول الأعضاء التي تطلب الإعفاءات على تقديم خطط من ذلك القبيل. وقال إن اللجنة قد خلصت إلى أن فشل الدول الست المعنية (جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا - بيساو، وليبريا) في تسديد الحد الأدنى المطلوب لتجنب تطبيق المادة ١٩ يعزى إلى ظروف خارجة عن سيطرتها وأوصت بأن يسمح لها بالتصويت حتى نهاية الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

١٠ - وأضاف أن اللجنة لاحظت أن الدول الست تلك هي نفسها المتأخرة في التسديد وفقا للمادة ١٩ ولكن سُمح لها بالتصويت حتى نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وقد قبل الأمين العام في عام ٢٠٠٩ ما يعادل تقريبا ٠٨٩ ٧٣ دولارا بعملات غير دولارات الولايات المتحدة.

١١ - **السيد بيردج** (رئيس دائرة الاشتراكات وتنسيق السياسات): قال إن تقرير الأمين العام السنوي عن حالة خطط التسديد المتعددة السنوات (A/65/65) يشير إلى أن خمسا من الدول الأعضاء أنجزت التسديد في وقت سابق بموجب خططها للتسديد، ويقدم تفاصيل عن الخطتين والجدولين الزمنيين المتبقيين، وهما المقدمين من ليبريا وسان تومي وبرينسيبي، وعن حالة تنفيذهما في نهاية عام ٢٠٠٩. ويمكن الاطلاع على آخر المستجدات بشأن تلك الحالة، حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في تقرير لجنة الاشتراكات (A/65/11). ولم تقدم أية دولة أخرى من الدول الأعضاء حتى الآن خططا أو جداول زمنية من أجل إنهاء المتأخرات المستحق عليها. واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بتقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/65/65).

١٢ - **السيد الشاهري** (اليمن): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأكد مجددا موقف المجموعة الذي مفاده أن الموارد المتاحة للأمم المتحدة يجب أن تكون متناسبة مع ولاياتها. لذلك من المهم للغاية أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها ودون شروط.

واستدرك قائلا إن الجمعية العامة لدى نظرها في المسائل المتصلة بالمادة ١٩ من الميثاق، ينبغي أن تراعي تماما الصعوبات الحقيقية التي تواجه بعض البلدان النامية وتحول بصفة مؤقتة دون وفائها بالتزاماتها المالية. وأضاف أن المجموعة تشدد على أن معالجة مسألة المادة ١٩ هي مسألة عاجلة وينبغي أن تولى الأولوية القصوى في إطار البند الحالي من جدول الأعمال في دورة الجمعية العامة الخامسة والستين.

١٣ - وأكد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية. ومن ثم، فإن أية مناقشة لمسائل الميزانية، أو المسائل المالية أو الإدارية ينبغي أن تكون مقصورة على اللجنة.

١٤ - ومضى قائلا إن المجموعة تؤكد من جديد كذلك على أن مبدأ القدرة على الدفع يظل هو المعيار الأساسي لقسمة نفقات الأمم المتحدة، وأشار إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٤، فأعرب عن رفض المجموعة لإجراء أي تغييرات في عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة ترمي إلى زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأكد أنه يجب الإبقاء على تلك العناصر كما هي وأنها غير قابلة للتفاوض.

١٥ - وقال إن المعدل الأقصى للأنصبة المقررة، الذي جرى تحديده كتسوية سياسية، يتناقض مع مبدأ القدرة على الدفع ويشكل مصدرا رئيسيا للتشوهات في جدول الأنصبة المقررة. ولذلك ينبغي أن تقوم الجمعية العامة على وجه السرعة باستعراض الترتيبات الحالية، وفقا للفقرة ٢ من قرارها ٥/٥٥ جيم.

١٦ - وأعرب عن تقدير المجموعة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي قدمت خطط التسديد المتعددة السنوات وأوفت بالتزاماتها بموجب تلك الخطط. واستدرك قائلا إن تلك الخطط ينبغي أن تظل طوعية، وألا تستخدم كوسيلة للضغط على الدول الأعضاء التي تواجه بالفعل ظروفا صعبة، ولا ينبغي مطلقا أن تكون إحدى العوامل التي تؤخذ في الحسبان لدى النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩.

١٧ - وأعرب عن تأييد المجموعة لتوصية لجنة الاشتراكات بالسماح للدول الأعضاء الست التي قدمت طلبات للإعفاء بموجب المادة ١٩ بالتصويت إلى نهاية الدورة.

١٨ - **السيد دي بريتير** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين للانضمام إليه، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وليختنشتاين، فقال إن الاتحاد الأوروبي دأب على التمسك بأن دفع الاشتراكات في حينها وبالكامل ودون شروط هو أحد الواجبات الأساسية على جميع الدول الأعضاء. واستدرك قائلا فيما يتعلق بالمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الاتحاد يفهم أن بعض الدول تواجه صعوبات حقيقية في أداء ذلك الواجب لأسباب خارجة عن سيطرتها.

١٩ - ومضى قائلا إن خطط التسديد المتعددة السنوات تشكل وسيلة فعالة لمساعدة تلك الدول على تخفيض ما عليها من متأخرات، وتُشجع الدول الأعضاء التي تقدم طلبات للإعفاء على أن تقدم بالتزامن معها خطة من ذلك القبيل كعلامة على التزامها تجاه المنظمة. ومن ثم أعرب عن أسفه لأن الأعوام الأخيرة لم تشهد تقديم المزيد من خطط التسديد المتعددة السنوات، كما أنه من المؤسف بصفة خاصة أن سان تومي وبرينسيبي لم تسدد أي مبلغ منذ عام ٢٠٠٢. واستدرك قائلا، إن الاتحاد الأوروبي يدعم توصية لجنة الاشتراكات بأن يُسمح للدول الأعضاء الست التي قدمت

طلبات للإعفاء من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق بالتصويت إلى نهاية الدورة الخامسة والستين.

٢٠ - وفيما يتعلق بمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة، قال إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن تقاسم المسؤوليات المتعلقة بالميزانية على نحو عادل وأكثر توازنا يشكل مسألة أساسية للأداء الفعال للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أهمية كفالة عدم إجبار البلدان الأكثر ضعفا على تسديد اشتراكات تتجاوز قدرتها على الدفع، فإنه ينبغي لجميع الدول التي لديها القدرة على الدفع أن تتحمل حصة أكبر من نفقات المنظمة.

٢١ - وأضاف قائلا إن المنهجية الحالية لا تعكس الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، أعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لمناقشة مدى صحة كل عنصر من عناصر المنهجية الحالية وأثره وأهميته. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتعجيل قدر الإمكان بإجراء استعراض لجميع عناصر المنهجية على النحو المطلوب في القرار ٢٤٨/٦٤. ومن الواضح أن نطاق الاستعراض المتوخي في ذلك القرار يتطلب أن تفعل الدول الأعضاء أكثر من مجرد النظر في تقرير لجنة الاشتراكات.

٢٢ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تسلم تماما، وفقا للميثاق، بأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتسديد اشتراكاتها المقررة في موعدها وبالكامل ودون شروط. واستدرك قائلا إن البلدان النامية تواجه صعوبات حقيقية تحول دون وفائها بالتزاماتها المالية. ولذلك، فإن ما تتخذه الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال من مقررات ينبغي أن تراعي تلك الصعوبات.

٢٣ - وأشار إلى أن مسألة المادة ١٩ ينبغي أن تولى أولوية قصوى في إطار البند الحالي من جدول الأعمال في الدورة الخامسة والستين. وأعرب في ذلك الصدد عن تأييد المجموعة لتوصية لجنة الاشتراكات بالسماح للدول الأعضاء الست التي قدمت طلبات للإعفاء بموجب المادة ١٩ بالتصويت إلى نهاية الدورة.

٢٤ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): قال إن فرض آليات متوازية لصنع القرار على الدول الأعضاء، إلى جانب محاولات تقويض مبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه في الميثاق، قد أضر بجميع جوانب عمليات المنظمة، بما فيها جدول الأنصبة المقررة ومنهجية إعداد الجدول. وقدمت في ذلك الصدد مقترحات شتى يستند جميعها إلى مفهوم القدرة النسبية على الدفع، على أساس افتراض ضرورتها لتحسين المنهجية الحالية. وسيؤدي ذلك التحسين المزعوم إلى زيادات كبيرة في الأنصبة المقررة للدول النامية.

٢٥ - واستدرك قائلا إن هؤلاء الداعون إلى تحسين المنهجية ليس لديهم أية نية لمعالجة مسألة أقصى معدل للأنصبة المقررة، أو السقف، الذي جرى إقراره في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأضاف أن ذلك السقف يشكل أكبر تشوه في جدول الأنصبة المقررة وأن أي تغيير في المنهجية لا يشمل إلغاء ذلك السقف ليس له أي معنى منطقي.

٢٦ - ومضى قائلا إنه إذا نحيت مسألة السقف جانبا، فإن المنهجية الحالية أثبتت فعاليتها، كما تدعمه البيانات المتعلقة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي فترة الأساس تلك، زادت الأنصبة المقررة لعدد كبير من البلدان النامية، بما فيها كوبا، نتيجة لتحسن أداءها الاقتصادي الكلي. ومن ناحية أخرى، انخفضت الأنصبة المقررة للقوى الاقتصادية الرائدة، بما فيها تلك التي تروج للتغييرات غير العادلة في منهجية إعداد الجدول. وعلى الرغم من أن الجمعية لن تتخذ أي إجراء إبان الدورة الحالية فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، فإن وفده

يعتزم مع ذلك متابعة المناقشات الجارية في ذلك الصدد بشكل وثيق.

٢٧ - وأعرب عن اعتزام حكومته مواصلة الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها من جراء الحصار غير القانوني المفروض على كوبا من جانب واحد.

٢٨ - **السيد بروخوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يولي أهمية كبيرة لقسمة نفقات الأمم المتحدة بصورة عادلة ولضرورة تسديد جميع الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة بالكامل وفي موعدها ودون شروط.

٢٩ - وأردف قائلا إنه على الرغم من أن لجنة الاشتراكات قد أنجزت بنجاح تقييم منهجية إعداد جدول الأنصبة المقرر في دورتها السبعين، فإن وفده يرى أن المسائل الإجرائية قد عرضت عملية توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء لاختبار صعب. ونظرا إلى أن لجنة الاشتراكات ليس لديها أساليب عمل محددة، فمن واجب الجمعية العامة أن تقدم لها التوجيه اللازم في ذلك الصدد.

٣٠ - وقال إن وفده يكرر تأكيد موقفه المتمثل في أن المنهجية الحالية لإعداد الجدول لا تستلزم تعديلا أساسيا وإنه يحيط علما باعتزام لجنة الاشتراكات دراسة العناصر المتبقية من عناصر المنهجية في دورتها الحادية والسبعين.

٣١ - وأضاف أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة في الدورة السابقة للجمعية كان باعثا لخيبة الأمل. وأردف قائلا إن وجهة نظر خمس من الدول الأعضاء بشأن تطبيق المنهجية الحالية لتحديد التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل قد أُهملت دون إبداء مبرر لذلك. وقال إن وفده يتطلع لإجراء مناقشات فنية وغير مسيسة لمنهجية إعداد الجدول في الدورة الحالية للجمعية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل.

٣٢ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصية لجنة الاشتراكات بشأن الإعفاءات التي طلبت بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٣٣ - **السيد سوغيورا** (اليابان): أشار إلى أن اليابان هي ثاني أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة، فقال إن وفده يؤيد مبدأ القدرة على الدفع. واستدرك قائلا، إن الوضع الاقتصادي المتغير في العالم يتطلب من المنظمة وضع منهجية لإعداد جدول الأنصبة المقررة بحيث تعكس بشكل أكثر إنصافا القدرة الحالية لكل دولة من الدول الأعضاء على الدفع، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة وأكثرها شمولا وقابلية للمقارنة. ومن ثم ينبغي للجمعية العامة أن تجري في دورتها الحالية استعراضا شاملا لمنهجية إعداد الجدول، استنادا إلى تقرير لجنة الاشتراكات.

٣٤ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات لجنة الاشتراكات بشأن الإعفاءات الممنوحة بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٣٥ - **السيد تسيمبالوك** (أوكرانيا): قال إن حل الخلافات بشأن جدول الأنصبة المقررة يتطلب اتباع نهج عادل، ومتوازن وغير مسّيس.

٣٦ - وفيما يتعلق باستعراض منهجية إعداد الجدول الذي دعا إلى إجرائه قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٤، فإن وفده يرى أن الغرض الأساسي من الاستعراض هو كفالة تطبيق المنهجية الحالية على أفضل وجه ممكن. ونظرا إلى أن الجدول للميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ قد أدى إلى حدوث زيادات كبيرة في معدل النصيب المقرر للعديد من الدول الأعضاء، ينبغي للجنة الاشتراكات إيلاء الاعتبار الواجب لاستحداث حدود لمنهجية إعداد الجدول من أجل تجنب حدوث تقلبات كبيرة من جدول إلى آخر.

٣٧ - وأضاف قائلا أن اللجنة ينبغي أن تنظر أيضا في استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار للبلدان التي ينجم عن تطبيق أسعار الصرف السوقية فيها حدوث تقلبات وتشويهات مفرطة. وأردف قائلا، إن الاعتبارات السياسية ينبغي ألا تكون من بين العوامل التي تراعى في اختيار تلك البلدان. وينبغي اختيارها على أساس مؤشرات اقتصادية وإحصائية بحتة، باستخدام الصيغة الحالية، التي تشكل أداة موثوقة للتقييم وإحلال أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار محل أسعار الصرف السوقية. وأضاف أن التسويات المتصلة بعبء الديون وبانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ذات أهمية أيضا وتشكل جزءا لا يتجزأ من الجدول.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يظل مبدأ القدرة على الدفع هو أساس جداول الأنصبة المقررة المقبل، الذي ينبغي أن يظل قائما على أساس أحدث بيانات الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة.

٣٩ - **السيد رويز ماسيو** (المكسيك): قال إن عددا من الوفود ناشد الأمم المتحدة في الجلسة العامة للجمعية أن تكيف نفسها مع الوضع العالمي الراهن. ولكن فيما يتعلق بتمويل المنظمة، يبدو أن الدول الأعضاء تفترض أن الظروف لم تتغير منذ الدورة الخامسة والخمسين للجمعية. وقد أدى ذلك إلى وضع أصبحت فيه بعض الدول تساهم في الميزانية بحصة كبيرة بصورة غير متناسبة.

٤٠ - وأضاف قائلا إن وفده يرى أن لجنة الاشتراكات، مثل اللجنة الخامسة، تسمح للاعتبارات السياسية أن تكون لها الغلبة على الاعتبارات التقنية في تطبيق جدول الأنصبة المقررة. فعلى سبيل المثال، تستند التسوية المتصلة بعبء الديون على افتراضات نظرية وليس على أحدث البيانات المتاحة. وبالمثل، تفتقر المنهجية المتبعة في تحديد التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي إلى جدول مصنف من النوع المستخدم في منظمات دولية أخرى. ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر فيما يمكن عمله لتصويب أوجه القصور تلك.

٤١ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصية لجنة الاشتراكات بشأن تطبيق المادة ١٩ من الميثاق.

٤٢ - **السيد سفيان بلخير** (الجماهيرية العربية الليبية): أعاد تأكيد موقف وفده بأن جميع الدول الأعضاء ينبغي عليها دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط. وأضاف أنه بالرغم من أن حكومته تقدر الجهود التي تبذلها لجنة الاشتراكات لمراعاة ظروف جميع الدول الأعضاء لدى إعداد جدول الأنصبة المقررة، فإن تطبيق المنهجية الحالية أدى إلى زيادة كبيرة في أنصبة بعض الدول، بما فيها الجماهيرية العربية الليبية.

٤٣ - وأشار إلى أن حكومته تشعر بالجزع لأن نصيبها المقرر قد تضاعف تقريبا مقارنة بالميزانية العادية السابقة. ومن الواضح أن لجنة الاشتراكات لم تتقيد بمبدأ القدرة فيما يتعلق بالجماهيرية العربية الليبية. ولذلك ينبغي عليها أن تعيد النظر في قرارها، مراعاة لقدرة بلده على الدفع.

٤٤ - وقال إنه ينبغي للجنة الاشتراكات لدى استعراضها لمنهجية جدول الأنصبة المقررة في المستقبل أن تولي الاهتمام بشكل وثيق للآثار السلبية للجدول الحالي على الدول النامية وأن تراعي الزيادة الكبيرة في الأنصبة المقررة على بعض الدول الأعضاء.

٤٥ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصية لجنة الاشتراكات بشأن طلبات الإعفاء المقدمة بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٤٦ - **السيد غريفير** (رئيس لجنة الاشتراكات): قال إن لجنة الاشتراكات ستتناول بالبحث الشواغل التي أعربت عنها الوفود وإنه يتطلع للرد على أسئلتهم في المشاورات غير الرسمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.